



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد

نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/2014/63*
Original: English

دراسة جديدة تخلص إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة تخسر سنوياً ما لا يقل عن 306 ملايين دولار في صورة تسرب للإيرادات العامة إلى إسرائيل

جنيف، 3 كانون الأول/ديسمبر 2014 - تشير دراسة جديدة للأونكتاد إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة تخسر سنوياً ما لا يقل عن 306 ملايين دولار تتمثل في تسرب للإيرادات الجمركية وإيرادات الضرائب على المشتريات وعلى القيمة المضافة التي لا تقوم إسرائيل بتحويلها إلى الخزانة الفلسطينية.

وتفيد الدراسة بأن الخسارة في الإيرادات المالية تصل إلى 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و18 في المائة من الإيرادات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وتشير الدراسة، المعنونة تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، إلى أن الإيرادات العامة الفلسطينية المتسرّبة كانت ستمنح السلطة الوطنية الفلسطينية قدرة أكبر على حفز الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار أربع نقاط مئوية وحلق 10 000 فرصة عمل إضافية سنوياً.

ولوقف هذا التسرب، تُقدم الدراسة توصيات لتحويله إلى إطار أكثر توازناً يتسق مع الواقع الاقتصادي الفلسطيني الذي شهد تغييراً كبيراً منذ عام 1994. فعلى سبيل المثال، تقترح الدراسة تعديل بروتوكول باريس (1994) الذي يظل الإطار العام المنظم للعلاقات التجارية والسياسات الاقتصادية والضريبية الفلسطينية.

ووفقاً للدراسة، يشير تقرير صادر عن البنك المركزي الإسرائيلي إلى أن 39 في المائة من الواردات الفلسطينية من إسرائيل تأتي من بلدان ثالثة، ويجري تخليصها جمركياً باعتبارها واردات إسرائيلية قبل بيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة كما لو كانت قد أُنتجت في إسرائيل. وتقوم السلطات الإسرائيلية بتحصيل الإيرادات الجمركية المتأتمية من هذه "الواردات غير المباشرة" لكنها لا تقوم بتحويلها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفضلاً عن ذلك، فإن عدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الحدود الفلسطينية يجعل من التهريب من إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية مصدراً آخر من مصادر الخسارة الكبيرة للإيرادات المالية. وتفيد الدراسة بأن قيمة البضائع المهربة من إسرائيل ومن المستوطنات الإسرائيلية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة تُقدر بما يتراوح ما بين 25 و35 في المائة من مجموع واردات الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الحالات التي تكون فيها البضائع المهربة منتجة في إسرائيل، تفقد السلطة الوطنية الفلسطينية إيرادات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على المشتريات. غير أنه في الحالات التي تكون فيها البضائع من إنتاج بلد ثالث، تتسرب إيرادات الرسوم الجمركية أيضاً، إلى جانب إيرادات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على المشتريات، إلى الخزانة الإسرائيلية.

وتؤكد الدراسة أن هناك تكاليف إضافية تتعلق بالإنتاج والتوظيف يتحملها الاقتصاد الفلسطيني. وهذه التكاليف تمثل ما كان بوسع الاقتصاد الفلسطيني تحقيقه من زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي فرص العمل في حالة تقليص هذا التسرب وتحويل الأموال من الخزانة الإسرائيلية إلى الخزانة الفلسطينية، على النحو الذي يقضي به بروتوكول باريس.

وبالإضافة إلى ذلك، تبين الدراسة أن تسرب الموارد بشكل كبير يؤدي إلى استمرار الضعف المالي الذي تعانيه السلطة الوطنية الفلسطينية ويقوّض قدرتها على التخطيط المالي وكذلك قدرتها على تمويل الإنفاق الإنمائي وتوجيه الاقتصاد الكلي نحو تحقيق أقصى نمو ممكن وأقصى زيادة ممكنة في فرص العمل.

ومع ذلك، تشدد الدراسة على أن تقدير الخسارة السنوية في الإيرادات المالية هو تقدير جزئي وحذر حتى الآن، وتشير إلى ضرورة مواصلة البحث لتحديد حجم تسرب الإيرادات من مصادر أخرى متعددة، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- الإيرادات غير المحوّلة للضرائب التي تفرضها إسرائيل على دخول الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية؛
- الخسائر المتكبّدة بسبب استخدام العملة الإسرائيلية المهيمنة؛
- الخسارة في الإيرادات نتيجة لعدم السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية؛
- خسارة الموارد المالية فيما يتصل باستيراد النفط والطاقة والمياه عبر القطاع العام الفلسطيني.

وتوصي الدراسة بتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من الحصول على جميع البيانات المتصلة بالواردات من إسرائيل وعبر إسرائيل حينما يكون المقصد النهائي للاستهلاك هو الأرض الفلسطينية المحتلة، وبإلغاء القيود الزمنية الحالية التي تمنع السلطة الوطنية الفلسطينية من المطالبة بالإيرادات المستحقة، وبإنهاء الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل عن طريق إزالة الحواجز التي تعترض التجارة مع بلدان أخرى غير إسرائيل وبمنح السلطة الوطنية الفلسطينية الموارد المالية والبشرية اللازمة لتدعيم قدرتها على إدارة الجمارك.

*** ** ***